الرواية الشفوية:

تكمن أهمية الرواية الشفوية في التدوين التاريخي وذلك في ظل غياب الوثيقة الأرشيفية أو في حالة لم يفرج بعد عن بعض وثائق الأرشيف. ويلجأ لمثل هذا النوع الباحثين الذين يكتبون موضوعات حول الفترات المعاصرة خاصة إذا كان صناع الحدث على قيد الحياة، فيعتمد الباحث على تسجيل الشهادات الحية عن طريق اللقاءات الشخصية. وارتبط كتابة تاريخ الثورة الجزائرية التحريرية 1954- 1962م في كثير من الحالات والمراحل المختلفة بالرواية الشفوية. تزويد الشهادات الحية الباحث ببعض الحقائق التي يصعب عليه أن يجدها، أو يحصل عليها في الكتب وأوراق الأرشيفات، وبذلك يتحول اللقاء الشفوي إلى وثيقة غير رسمية

التعريف بالرواية الشفوية وأهميتها في الكتابة التاريخية: يجمع المؤرخون على أن التاريخ مرآة عاكسة للماضي وخبراته ودليل لدراسة الحاضر والتطلع إلى المستقبل عن طريق ما تم جمعه وتدوينه من المادة العلمية التاريخية التي تتناقل من جيل إلى جيل سواء كانت هذه المادة بقايا حفريات أو مكتوبة (وثائق ومخطوطات). إلا أن الدراسات الحديثة انتبهت إلى مصدر مهم في عملية التدوين التاريخي ألا وهي الرواية الشفوية أو كما يعرف بالتاريخ الشفوي، حيث أن المشافهة كانت وسيلة المعرفة والاتصال قديما وهي إحدى الأسس الهامة في منظومة الحضارة إذ عن طريق المشافهة حفظ كثير من التراث والمخزون المعرفي والأخبار عن الأمم الماضية وأيامها، لهذا تعد المصادر الشفوية عموما ذاكرة الماضي التي تم تناقلها من جيل إلى جيل وأعيد سردها من جديد وأطلقت عليها ناهد أحمد حمدي تسمية " الوافد القديم الجديد الذي فرض وجوده على أرشيفنا. فالرواية اصطلاحا هي ما تناقله الأجيال شفاهية من أحداث مضت وانقضت، والرواية هي الطريقة البدائية للعلم عند جميع الشعوب.

وعرفها وهمر Wehmeir: « عملية تجميع ودراسة المعلومات التاريخية باستعمال مسجلات صوتية لمقابلات مع أشخاص يتذكرون أحداث الماضي»، وعرفه يحي « منهج بحث يعنى بدراسة الماضي من خلال الكلمة المحكية المحفوظة في الذاكرة والمنقولة مشافهة»، وقال عنها أبوعلية عبد الفتاح « روايات تاريخية متنوعة رواها أناس يعرفون الحدث التاريخي ويلمون به أو ببعض منه وقد يكون هؤلاء الناس مهمين في مجتمعهم أو عاديين، ولكنهم يكنزون في صدورهم روايات الماضي ولهم دراية كبيرة».

وفيما يخص توظيف الرواية الشفوية في الكتابات التاريخية في وقنا الحاضر، فهي محتشمة وتكاد تنحصر عند بعض الباحثين وحسب التخصصات، كما تبنتها بعض الجامعات والمعاهد. ففي الغرب الأوروبي يعتمد العلم على الرواية وخاصة في علم الانثروبولوجيا الثقافية، حيث ينتشر الباحثون في أصقاع الدنيا ليتصلوا بشعوبها وخاصة تلك الشعوب التي لا تعرف الكتابة والتدوين لكي تروي تاريخها وانتسابها وتقاليدها الحضارية وأعرافها وعلومها وطرق علاجها. وأصبحت الرواية علم معترف به له تقنياته وأساليبه وقواعده.

دور الرواية الشفوية في كتابة تاريخ الثورة الجزائرية: ونقصد هنا بالرواية الشفوية المتعلقة بتاريخ الثورة، هي تلك الشهادات الحية، والأقوال التي تؤخذ عن طريق الرواية المباشرة من الذين عاشوا الحدث أو التي تسجل في إطار حفظ التراث الشفوي لتقديمها للباحث، وهي في اعتمادها على الذاكرة والرواية يجب إخضاعها للمقارنة والتأكد من صدقها. فلا يكتف الباحث عند تجميعه مصادر بحثه بالرجوع لدور الأرشيف، والمكتبات، المتاحف، وإنما عليه أيضا الاعتماد على الرواية المباشرة أو المصدر الحي كما أسمته الدكتورة ليلى الصباغ، فإذا كان قد اختار مسألة تاريخية معاصرة أن يتصل بالناس الذين عايشوها وشاهدوها أو اشتركوا فيها فعليا، وأن يحصل منهم على كل ما يعرفونه عنها بعد أن يكون قد أعد مجموعة من الأسئلة الشاملة الذكية يطرحها عليهم. وقد تكون أجوبتهم شفوية أو مكتوبة. ومن المفضل أن يكون اتصالهم بهم مباشرة ليعيش أجواء المسألة معهم. وإذا لم يتوافر له ذلك فعليه أن يراسلهم ويحصل منهم على ما يريد من حديث، ووثائق يملكونها مكتوبة أو مصورة، أو ناطقة أو محسوسة أخرى.

يجب على الباحث بعد الانتهاء من اللقاءات أن يسجل كل ما دار بينه وبين المحدث بكل وضوح ودقة، والتحليل والنقد، كما يجب أن يكون حذرا فلا يقبل رأيا على أنه حقيقة مطلقة لا شك فيها، بل عليه أن يقلب الأمر من جميع جوانبه، بقصد الوصول إلى الحقيقة، وعليه أيضا أن يقوم بغربلة هذه اللقاءات، واستخلاص المعلومات منها، ومقارنتها بأقوال آخرين عاصروا الحدث أو الفترة الزمنية.

أسباب لجوء الباحث في تاريخ الثورة الجزائرية للشهادات الحية: من الخطأ الاعتقاد، انه بالإمكان الاكتفاء بتطبيق المنهج التاريخي الذي يعتمد أساسا على الأرشيف الوثائقي عند البحث في تاريخ الثورة الجزائرية، الذي يجد صعوبة في العثور على الوثائق، تخص البحث في بعض المواضيع ومنها بشكل خاص الأحداث التي عرفتها الثورة الجزائرية بداخل البلاد ويعود هذا النقص في الوثائق الخاصة بالثورة الجزائرية إل عدة عوامل:

– قلة المصادر التاريخية فرنسية كانت أو جزائرية بالإضافة إلي صعوبة الوصول إل الأرشيف الفرنسي بالنسبة لجميع الباحثين، وتشتت الأرشيف الجزائري المتعلق بالثورة عند المجاهدين وقادة الثورة العسكريين والسياسيين. وحتى الضباط الصغار وأعضاء المنظمة المدنية والمجاهدين وعائلاتهم، وعلى الرغم من أهمية الأرشيف الفرنسي وما يوفره للباحث من وثائق خاصة بالثورة والمعروف بأرشيف الجزائر الذي فتح أبوابه للباحثين في سنة 1992. يشمل الأرشيف الفرنسي المتعلق بالثورة على خمسة آلاف علبة تغطي الفترة الواقعة ما بين 1945 و 1964، وكل هذه الأرشيفات من إنتاج الجيش الفرنسي. لكن هل يكفي أن ندرس كل ما يتعلق بموضوعات الثورة الجزائرية اعتمادا على الأرشيف الفرنسي وعلى مصدر واحد فقط، ومن وجهة نظر واحدة فقط، فالدراسة لا تكون مستوفاة وموضوعية إلا إذا تعددت مصادرها وبالأخص من الجانب الجزائري وهو الطرف الأهم.

فالكتابات الفرنسية عن الثورة الجزائرية، هي باختصار تؤرخ لتاريخ الفرنسيين في الجزائر ولأمجادهم وبطولاتهم، فهناك مذكرات الجنرالات من ديغول إلي ماسو، ومذكرات جاك سوستال، وهناك مذكرات حتى العريفين والملازمين، مثل جون جاك سرفان شريبار وغيرهم كثير، بالإضافة إلي كتابات المراسلين الأجانب والصحفيين. باختصار هذه الكتابات تقدم لنا شخصياتهم وأمجادهم وأرائهم، وهي تقدمهم هم أنفسهم إلينا داخل إطار تاريخ الثورة الجزائرية وتفاعلاتهم هم مع هذا التاريخ.

لقد أبد المجاهد والمؤرخ محمد الطاهر العدواني تحفظه من الأرشيفات الفرنسية عن الثورة الجزائرية قائلا:« يعتقد البسطاء من الناس بأن تاريخ الثورة الجزائري يمكن أن يكتب من خلال ، وبالاستعانة بالأرشيفات الفرنسية الخاصة بالثورة ويتصورون بأن الأرشيفات مادة خام، تقص الوقائع والأحداث مثلما وقعت بالفعل...الوثائق مادة مصنعة جاهزة للاستهلاك الفوري وهي في ذلك مثل التاريخ الذي كتبه المؤرخون أو الجنرالات أو الصحفيون الفرنسيون، وغيرهم، وليس اختلاف بينهم إلا في عملية التبويب وسرد الأحداث والوقائع ومحاولات التحري والتحليل، فالتأليف أسير الوثائق التي يعتمد عليها... هذه الوثائق مثل ذلك التاريخ، هي تاريخهم من خلالنا نحن هي وثائق فرنسية عن تاريخ الثورة الجزائرية، وهي ليست وثائق للثورة الجزائرية عن الحرب التحريرية أو عن مكافحة الاستعمار الفرنسي، وهذه الوثائق لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تخدم تاريخنا، ولا قضيتنا على الإطلاق فهي تزيد من البلبلة والتشويش وعدم وضوح الرؤية، بل يمكن أن تتجاوز ذلك إذا ما كانت موظفة بحق لتحطيمها حاضرا ومستقبلا، يمكن أن تشعل نار الحرب، لأنه يكفي لهذه الوثائق أن تلمح من طرف خفي بأن المناضل الفلاني اتصل بالسلطات الاستعمارية اتصالات مريبة لكي يشك في أمره وتدور حوله الشبهات ويتحول من زعيم إلي خائن والعكس صحيح... فليس من العدل والإنصاف أن نسمع شهادة الأعداء فيما فعلناه ولا تكون لنا شهادة عما فعلناه، فهل نستورد حتى تاريخنا».

ويتوافق معه في هذا الرأي المؤرخ رابح لونيسي بقوله: «... وأنه من الخطأ القول بالاعتماد فقط على الأرشيف الموجود في فرنسا مثلا، ونحن نعلم جيدا كيف يمكن التلاعب بهذا الأرشيف لدرجة إعطاء صورة أخرى للواقعة غير التي حدثت بالفعل، وهذا التلاعب يمكن أن يمس حتى الأرشيف الموجود في الجزائر، بفعل الثقل التاريخي على الصراع السياسي السائد في البلاد منذ عام 1962 ».

ومن العوامل الأخرى المتسببة في قلة الوثائق الخاصة الثورة الجزائرية، منها مبدأ السرية المطلقة التي اعتمدنها الثورة الجزائرية، مما يتطلب عدم الإبقاء على أية وثيقة مكتوبة، خشية من وقوعها في أيدي السلطات الفرنسية، وما ينجر عن ذلك من تفكيك لهياكل الثورة وأجهزتها بالإضافة إلي كشف مخططات وأهداف العمل الثوري، وقد امتدت عملية إتلاف الأرشيف حتى إلي داخل الحزب الاستقلالي قبل اندلاع الثورة بسنوات، فمثلا يقول بن يوسف بن خدة، أنه في مؤتمر اللجنة المركزية للحركة من أجل الانتصار للحريات الديمقراطية الذي انعقد بزدين عام 1948، اضطر المجتمعون إلي إتلاف الوثائق كلها التي كانت بحوزتهم، وذلك بعد أن

وصولتهم معلومات أن البوليس الاستعماري قد اكتشف مكان الاجتماع، فضاعت بذلك كثير من المعلومات حول هذا المؤتمر. ولم يقتصر الأمر على الوثائق فقط بل شمل الكتب أيضا حيث يذكر أبو القاسم سعد الله أنه أصبح معروفا عند الجميع أن الجزائريين كانوا أيام الثورة التحريرية يحفرون لكتبهم ووثائقهم العائلية في الأرض ويدفنوها، خوفا منها لأن الفرنسيين إذا وجدوها عندهم سيتهمونهم بالعمل المعادي ويعتبرونها وثائق سياسية، ثم خوفا عليها، لأن العدو إذا وجدها سيحرقها أمام أعينهم، كما حدث عدة مرات.

ويتساءل الأستاذ الطاهر العدواني عن مصادر تاريخ الثورة بعد أن استعرض سلبيات الكتابات الفرنسية، « فإذا كان ما كتبه الفرنسيون والأجانب لا يصلح وإذا كانت الأرشيفات الفرنسية لا تصلح فكيف سنكتب تاريخ الثورة؟ بل قل تاريخنا الكل ومن سيكتبه؟ إن المصادر ليست الكتب وليست الوثائق وخاصة بالنسبة للتاريخ المعاش مثل تاريخ الثورة، الكتاب والوثيق تعتبر شهادة من طرف واحد، وفي ظرف معين وهي شهادة محدودة، بمعنى قد نستقي منها معلومة أو عدد معين من المعلومات المحدودة دون غيرها وعندما تسكت الوثيقة عن ذكر شيء معين فإنه لا يمكنك استجوابها واستنطاقها إنها لا يمكن أن تساعدك بأكثر مما تحتويه من المعلومات، فهي ليست مصدرا وليست منبعا، هي دليل آخر يناقضها وينفيها، كذلك الحال بالنسبة للكتاب هو شهادة شخص أو عدة أشخاص، هو ليس مصدرا أو منبعا لأنه محدد بسياق معين، لا يمكنك أن تسأله وهو يجيبك على ذلك السؤال هو أيضا مرجع من وجهة نظر صاحبه في الواقعة والحدث. هو لا يعيد بناء الحدث إلا من الزاوية التي يقف هو فيها فيكون لك تصور عن الحدث من بعد واحد. ويواصل متسائلا فما هي المصادر إذن؟؟ بالنسبة لتاريخ الثورة، ويجيب قائلا، وإلي السنوات القليلة القادمة ستظل المصادر الوحيدة لتاريخ الثورة هي المصادر الحية، لهذا التاريخ التي تتمثل في الشخصيات التي صنعت أحداث تاريخ الثورة والتي عايشته وعاشته وقاتلت من أجله وضده معا... إن تاريخ الثورة يجب أن يستقي من هذه المصادر وهذه المنابع... وهؤلاء ليسوا فقط المجاهدين وإنما هم أيضا الشعب كل الشعب الجزائري... لأن تاريخ الثورة هو تاريخ الشعب وليس تاريخ فئة دون أخرى من هذا الشعب وهو فوق هذا وذاك ملك له من حقه أن يسجله ويدونه بما فيه من مظاهر القوة، ومظاهر الضعف... وبما فيه من سلبيات وايجابيات لأن الإيجابيات والسلبيات محكومة بظروفها، وما يبدو اليوم إيجابيا فقد يكون غدا سلبيا، والعكس صحيح.

وهذا لا يعني بأي حال من الأحوال، أن الثورة الجزائرية تفتقد إلي المصادر المكتوبة أي الوثائق، لكن للأسف أنها مازالت حبيسة الأدراج الخزائن ممنوعة عن الباحثين، هذه الأرشيفات والوثائق مبعثرة وموزعة بين العديد من الهيئات الوطنية التي تقاسمت فيما بينها وتنازعت على مهمة كتابة تاريخ الثورة.